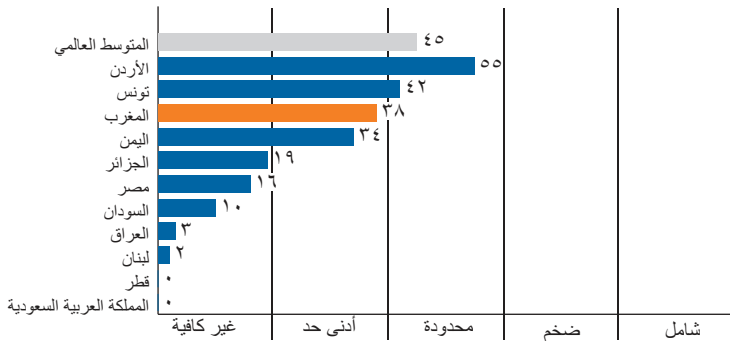


مراقبة الموازنة	المشاركة العامة	الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)
<p>١٧</p> <p>١٠٠/</p> <p>من جانب المراجع تُعد مراقبة الموازنة من جانب جهاز الرقابة الأعلى في المغرب ضعيفة.</p>	<p>٢</p> <p>١٠٠/</p> <p>تُعد الحكومة المغربية عاجزة عن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عملية وضع الموازنة.</p>	<p>٣٨</p> <p>١٠٠/</p> <p>توفر الحكومة المغربية الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بالموازنة للجمهور.</p>

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

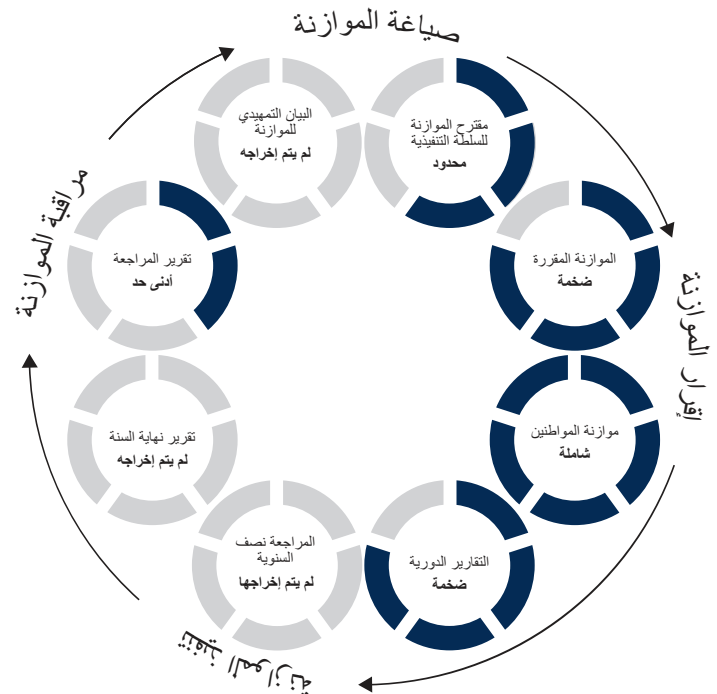
المقارنة الإقليمية



اعتمادًا على المعايير المقبولة دوليًا التي وضعتها المنظمات المتعددة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشرات لقياس شفافية الموازنة. يتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد وفرت للجمهور وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية في الوقت المناسب وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة ومفيدة أم لا.

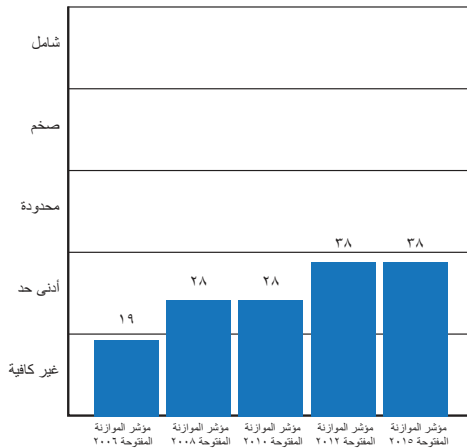
ويتم منح كل دولة درجة من أصل ١٠٠ درجة تحدد ترتيبها في مؤشر الموازنة المفتوحة وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

فائدة معلومات الموازنة طوال دورة الموازنة



تُعد درجة المغرب المقدر بنحو ٣٨ من أصل ١٠٠ درجة أقل بشكل معتدل عن متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٥ درجة.

التغيير في الشفافية بمرور الوقت



الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

توفر وثائق الموازنة بمرور الوقت

منذ عام ٢٠١٢ قامت الحكومة المغربية بزيادة إمكانية توفير معلومات الميزانية عن طريق ما يلي:

- تحسين شمولية الموازنة المقررة وموازنة المواطنين.

ومع ذلك، فشلت الحكومة المغربية في تحقيق التقدم بالطرق التالية:

- عدم إخراج البيان التمهيدي للموازنة، والمراجعة نصف السنوية، وتقرير نهاية العام.
- نشر تقرير المراجعة الذي يحتوي على الحد الأدنى من المعلومات الخاصة بالموازنة فقط.

الوثيقة	٢٠١٥	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٦
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●	●

● لم يتم إخراجها/نشرها في وقت متأخر ● تم إخراجها لأغراض داخلية فقط ● تم نشره

تُعد درجة المغرب المقدرة بنحو ٣٨ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٥ نفس درجتها في عام ٢٠١٢.

مشاركة الجمهور

عناصر مشاركة الجمهور

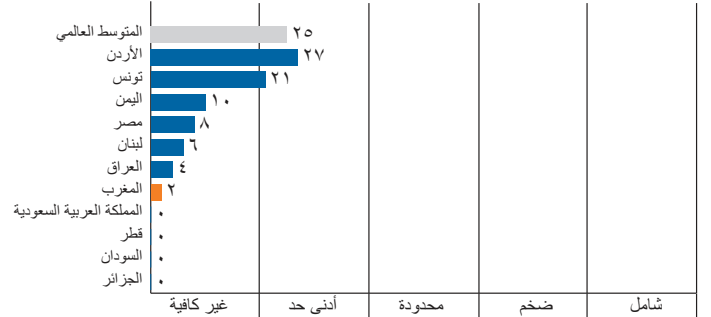


تشير درجة المغرب المقدرة بنحو ٢ من أصل ١٠٠ درجة إلى أن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة يُعد ضعيفًا. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٢٥ درجة.

تشير النتائج إلى أن الشفافية وحدها لا تُعد كافية لتحسين الإدارة، وأن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة يمكن أن تزيد من النتائج الإيجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية للموازنة.

ولقياس مشاركة الجمهور، يقيم مسح الموازنة المفتوحة الدرجة التي تمنحها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

المقارنة الإقليمية



مراقبة الموازنة

لم تستلم السلطة التنفيذية موافقة سابقة من السلطة التشريعية قبل تنفيذ الموازنة التكميلية.

وفي النهاية، ووفقاً للقوانين والممارسات، لم تتم استشارة السلطة التشريعية قبل تحويل الأموال في الموازنة المقررة، أو إنفاق أي إيرادات غير متوقعة، أو إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الموازنة المقررة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دوراً هاماً – غالباً يكون منصوص عليه في الدساتير – في تخطيط الموازنات والإشراف على تنفيذها.

المراقبة من جانب جهاز الرقابة الأعلى



يوفر جهاز الرقابة الأعلى مراقبة **ضعيفة** للموازنة.

بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية ضخمة لإجراء عمليات المراجعة حسب ما يراه مناسباً. ومع ذلك، يمكن إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى دون أي موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض استقلاله. في النهاية، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بموارد غير كافية للوفاء بمسؤولياته ولا يستخدم أي نظام لضمان الجودة.

الرقابة من جانب السلطة التشريعية



وليس لدى السلطة التشريعية مكتب أبحاث متخصص للموازنة.

التوصيات

تحسين المراقبة

يجب على المغرب تحديد أولويات الإجراءات التالية لتعزيز مراقبة الموازنة:

- وضع مكتب أبحاث متخصص للموازنة للسلطة التشريعية.
- ضمان استلام السلطة التنفيذية موافقة سابقة من السلطة التشريعية قبل تنفيذ الموازنة التكميلية.
- يلزم الحصول على موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية لإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.

تحسين الشفافية

يجب على المغرب تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين شفافية الموازنة:

- إخراج البيان التمهيدي للموازنة، والمراجعة نصف السنوية، وتقرير نهاية العام ونشرها.
- زيادة شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية عن طريق تقديم مزيد من المعلومات بشأن تصنيف النفقات المتعلقة بسنة الموازنة والمعلومات بشأن تصنيف النفقات المتعلقة بالسنوات القادمة.
- زيادة شمولية تقرير المراجعة.

تحسين المشاركة

يجب على المغرب تحديد أولويات الإجراءات التالية لتحسين المشاركة في الموازنة:

- وضع آليات فعالة وذات مصداقية (على سبيل المثال، جلسات الاستماع العامة، وعمليات المسح، وجماعات التركيز) للحصول على مجموعة كبيرة من آراء الجمهور حول الأمور المتعلقة بالموازنة.
- عقد جلسات الاستماع للسلطات التشريعية حول الموازنات للوزارات، والإدارات، والوكالات المحددة، وكذلك حول تقرير المراجعة التي يتم سماع شهادة الجماهير بها.
- وضع آليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به والمشاركة في تحقيقات المراجعة.

المنهجية

تقدم الحكومة المغربية تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة.

قام بالإشراف على البحث الخاص بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذا:

عز الدين أقصبي ومحمد بويستنا

ترانسبرانسي المغرب

٢٤ شارع خريبكة

الدار البيضاء ٢٠ ٠٠٠

المغرب

البريد الإلكتروني: Akesbi.azedine@gmail.com

للحصول على مزيد من المعلومات

تفضل بزيارة www.openbudgetsurvey.org للحصول على مزيد من المعلومات، بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٥: التقارير الدولية
- مجموعة من البيانات الفردية لكل دولة من ١٠٢ دولة تم مسحها.
- الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دوليًا وضعتها منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وتُعد وسيلة للبحث تقوم على الحقائق وتقيم ما يحدث على أرض الواقع من خلال الطواهر القابلة للملاحظة بسهولة. واستغرقت العملية الكلية للبحث حوالي ١٨ شهرًا تقريبًا في الفترة ما بين مارس ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٥. واشترك فيها حوالي ٣٠٠ خبير في ١٠٢ دولة. وتمت مراجعة المسح إلى حد ما من إصدار عام ٢٠١٢ لعكس التطورات الناشئة في الممارسة الجيدة المقبولة ولتعزيز الأسئلة الفردية. ويمكن العثور على مناقشة كاملة لهذه التغييرات في الملاحظة الفنية المتعلقة بتشابهات مؤشر الموازنة المفتوحة بمرور الوقت (انظر أدناه).

وعادة ما يتم دعم استجابات المسح بالاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي حزب معترف به.

يتم تجميع المسح من خلال استبيان تعدد كل مقاطعة من المقاطعات بواسطة خبراء موازنة مستقلين وغير منتسبين لأي حكومة وطنية. وبعد ذلك تتم مراجعة الاستبيان الخاص بكل مقاطعة من المقاطعات بشكل مستقل بواسطة خبير من الخبراء المجهولين الذي لا تربطه أي صلة بالحكومة. وعلاوة على ذلك تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.